



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

الكهرباء في العراق .. المشكلة والحلول

حيدر الحفاجي



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

حقوق النشر محفوظة © 2018

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

الكهرباء في العراق .. المشكلة والحلول

حيدر الخفاجي *

باتت قضية تلبية موارد الطاقة بنحو يحقق المأمونية في العراق مصدر قلق رئيس لقطاع الكهرباء بالبلاد، إذ يقلل المختصون من إمكانية تلبية ذروة الطلب حالياً، ولاسيما أنه الآن بمقدار نحو 50% مما هو مطلوب. وبكل تأكيد ستتجاوز ذروة الطلب على الكهرباء القدرات المتاحة للمحطات الحالية في السنوات المقبلة. ومما دُكر آنفاً فإن توقيت التعاقد على بناء محطات جدد عامل مهم لكنه لن يخلو من معوقات أهمها توافر الوقود، ومشكلات فنية أخرى غير متوقعة كالإخلال باتفاقات إنشاء المحطات، إن مشكلة الطاقة الكهربائية في العراق ليست وليدة اليوم، فالبلاد تعاني من نقص حاد بالطاقة منذ العام 1990، وقد تراكم هذا الأمر بعد العام 2003 بسبب تمالك محطات التوليد القديمة الذي رافقته عمليات التخريب خلال السنوات الماضية؛ لتزداد إثر ذلك ساعات انقطاع التيار الكهربائي عن المواطنين من (14 - 20) ساعة يومياً؛ وهو ما حرى بهم أن يعتمدوا مولدات الطاقة الأهلية، أو المولدات المنزلية الصغيرة، وكلتاها تضيف أعباء مادية كبيرة على الأهالي.

السعة الحالية للكهرباء في العراق

قدر الطلب على الكهرباء في العراق بحوالي 57 تيراواط / ساعة في العام 2010، ولم تستطع البلاد أن توفر آنذاك أكثر من 58% من الطاقة؛ أي نحو 33 تيراواط/ساعة فقط. وتتوقع الدراسات أن ينمو الطلب على استهلاك الكهرباء بأضعاف واصلًا إلى 170 تيراواط/ساعة بحلول العام 2035 بسبب النمو السكاني والاقتصادي؛ إذ سيتقاسم السكان وقطاع الصناعة هذا الطلب بنسبة مساوية تقريباً خلال السنوات العشرين المقبلة¹.

1- Iraq energy outlook, P:84.

(*) تيراواط: وهي الوحدة الأكثر كبراً التي تناسب إنتاج دولة من الطاقة الكهربائية تيرا واط = 1,000,000,000,000 واط.

* باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

استخدام المياه في مجال الطاقة

يُعدُّ الماء من المحددات المهمة لازدهار العراق مستقبلاً، إذ سيؤدي نمو الاقتصاد والسكان إلى طلب متزايد على المياه والطاقة؛ وبذا يشكل شح المياه مصدر قلق في المستقبل، ومن المتوقع أن يستمر الانخفاض بتدفق المياه من نهر دجلة والفرات في السنوات المقبلة وبحسب تقارير الوكالة الدولية للطاقة (IEA) فقد شكلت الاحتياجات المائية لدعم أنشطة قطاع الطاقة (إنتاج النفط والغاز وتوليد الكهرباء) أكثر من 1 % فقط من احتياجات العراق في عام 2015، ومن غير المتوقع أن تكون عاملاً حاسماً في استراتيجية المياه، حيث إن التوربينات الغازية التي تعمل بنظام الدورة المركبة على وجه الخصوص لديها متطلبات منخفضة من المياه مقارنة بالعديد من الخيارات التقنية الأخرى، بما في ذلك محطات توليد الكهرباء التي تعمل بالنفط. وسيرتبط تطوير القدرة الكهرومائية في العراق ارتباطاً وثيقاً باختيارات السياسة المائية.

ومع ذلك، يمكن أن تصبح المياه عاملاً مهماً في استراتيجية الطاقة في العراق -ولاسيما في جنوب البلاد- حيث توجد الحاجة إلى حقن الماء للحفاظ على إنتاج النفط ولكن إمدادات المياه العذبة نادرة نسبياً. وللحد من الطلب المفرط على المياه العذبة في الجنوب، ومن الضروري الاستثمار المبكر والمستمر للحصول على إمدادات من مياه الخليج لأغراض الطاقة في المستقبل، ومن المتوقع للعراق الاستثمار في قدرات التحلية للمساعدة على تلبية الطلب المتزايد على المياه الصالحة للشرب، ولكن الحجم والتوقيت غير مؤكدين².

2- Iraq energy outlook, Ibid, pp: 102-103.

استيراد الكهرباء من دول الجوار

يستورد العراق حالياً الطاقة الكهربائية من إيران بواقع (1300) ميغاواط عبر أربع خطوط وهي كلٌّ من خرمشهر-البصرة (400)، وكرخة-العمارة (400)، وكرمنشاه-ديالى (400)، وسربيل-زهاب-خانقين (130)؛ وهو ما يساعد على زيادة ساعات تجهيز الطاقة الكهربائية في بغداد، والبصرة، وميسان، وديالى، فضلاً عن استيراد 100 ميغاواط من تركيا.

وقد أوقف تصدير الطاقة الكهربائية من قبل الجانب الإيراني إلى العراق قبل عدّة أسابيع لأسباب تخصُّ تحويل المبالغ المستحقة، فضلاً عن أسباب فنية أخرى بحسب وزارة الكهرباء الإيرانية، واستؤنف مرة أخرى الأسبوع الماضي. إذ أكد وزير الطاقة الإيراني رضا أردكانيان "أنّ إيران استأنفت تصدير الكهرباء إلى العراق وأفغانستان وباكستان بعد انتهاء أزمة الكهرباء التي واجهتها في الآونة الأخيرة". وأضاف أردكانيان أن الجمهورية الإسلامية ملتزمة في مبادلات الطاقة مع الدول المجاورة³.

وهناك عرض جديد من قبل المملكة العربية السعودية لتمويل العراق بشأن الطاقة الكهربائية يتضمن بناء محطة كهربائية في المملكة خلال عام من توقيع الاتفاق، إذ تنتج هذه المحطة 3000 ميغاواط، وفي هذا الشأن ينتظر العراق رداً من المملكة العربية السعودية من أجل مقترحات التعاون في مجال الطاقة⁴.

التحديات المستقبلية في استهلاك الطاقة والكهرباء للعراق

في السنوات المقبلة ستصعب الزيادة السريعة في إنتاج النفط أكثر من حجمه الحالي (100)

3- (إيران تستأنف تصدير الكهرباء للعراق، وباكستان وأفغانستان): صادرات برق به عراق، باكستان وأفغانستان ازسرگرفته شد خبرگزاری - إيرنا.

4- بعد توقف إمدادات إيران.. ما بدائل العراق للحصول على الكهرباء.

مليار دولار بخمس مرات، حيث يرتفع الناتج المحلي قاربة (500) مليار دولار في عام 2035. إذ يشهد العراق نمواً في إجمالي الناتج المحلي أكثر من 14% سنوياً حتى عام 2020، ومتوسط نمو يقارب 8% في السنة خلال فترة التوقعات ككل⁵.

لكن الزيادة الكبيرة في كميات الوقود الأحفوري السائل والغازي المطلوب لتلبية احتياجات محطات توليد الطاقة والكهربائية والمياه قد تقلل من توافره للتصدير إلى 2,7 مليون برميل في اليوم في عام 2020، و3,8 مليون برميل في اليوم في عام 2035⁶؛ وهذا يعني تأخير مشاريع توليد الكهرباء؛ الأمر الذي يشكل تحدياً كبيراً في المستقبل ويعوق الاستفادة المثلى من الثروة الهيدروكربونية، ويهدد المحور الأساس للإيرادات الذي تعول عليه الدولة لتحقيق التنمية المستدامة.

ويدفع النمو الاقتصادي السريع الطلب على الطاقة بنحو أكبر في المستقبل، حيث يتضاعف أربع مرات خلال الأعوام المقبلة، ليرتفع بزيادة هائلة في العام 2035، ولا يمكن للقدرة الإضافية التي تعمل عليها وزارة الكهرباء أن تسد حاجة استهلاك الطاقة الكهربائية، والمياه في ضوء الخطط الإسكانية الطموحة في المستقبل القريب؛ وهذا يعني عدم تمكن العراق من تلبية الطلب على الكهرباء، ولكنه قد ينجح في سد الفجوة.

وهناك أنماط وسلوكيات غير مستدامة في واستهلاك الطاقة، مما يؤدي لاستنزاف موارد الطاقة ونفادها، ويمكن تبيان هذه الأسباب الأساسية عند النقاط الآتية:

1. سياسة التسعيرة والدعم المعمول بها في مجال الكهرباء وضعف الوعي في هذا الشأن.
2. عدم توافر وسائل فعالة لرقابة مصالح المستهلك وحقوقه من احتياجات الطاقة الكهربائية عند تطبيق ذلك على المدن الجديدة والمستقبلية.

5- Iraq energy outlook, P:103.

6- Ibid, P:10.

3. عدم إفشاء ثقافة الترشيد في الطاقة الكهرباء والمياه على جميع المستويات الصناعية، والحكومية، والتجارية، والمنزلية.
4. الاعتماد على محطات تعمل بالوقود الأحفوري، بدل الاعتماد على الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء.

مخاطر تأجيل المعالجة

وبناءً على ما ذكر آنفاً فإن تأجيل معالجة هذه الممارسات والتحديات سينجم عنه المخاطر الآتية:

- 1 - استهلاك نسبة كبيرة من العائدات النفطية في الإنفاق الاستثماري لتوفير الوقود اللازم لإنتاج الكهرباء⁷.
- 2 - عجز ميزانية الدولة نتيجة نقص الإيرادات النفطية، إذ من المتوقع أن يصل استهلاك الوقود المطلوب لتوليد الكهرباء بنسبة عالية من إجمالي إنتاج النفط في عام 2030.
- 3 - عدم تحقيق التنمية المستدامة في مجال الاستثمار الأمثل للشروة الهيدروكربونية في السنوات القريبة.

7 -World Bank Document – The World Bank Documents, P:39.

خطوات ملحة يجب اتخاذها لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية

إن هناك حاجة ماسة الآن لاتخاذ الخطوات الآتية لتحقيق التنمية المستدامة:

1. دمج استراتيجيات الطاقة المستدامة وخططها وأهدافها ضمن استراتيجيات التنمية الوطنية وسياساتها، وتحقيق التكامل بين سياسات قطاع الطاقة في الدولة مع سياسات التنمية الوطنية الشامل.
2. تحسين كفاءة إنتاج الطاقة واستخدامها، والعمل على وضع إمكانات الدولة كافة على وفق خطة واضحة المعالم للتعامل مع أزمة الكهرباء والماء.
3. تغيير الأنماط غير المستدامة في استهلاك الطاقة، التي تؤدي بدورها إلى استنزاف موارد الطاقة ونفادها.
4. تصحيح هيكل أسعار الكهرباء والمياه بما يتماشى مع المواصفات العالية، بما في ذلك وضع الناس في صميم تقديم الخدمات، ومراعاة معايير الخدمات المقدمة من قبل الدولة في مجال الطاقة.
5. تصحيح آلية بناء المدن وقوانين البناء بما يتماشى مع المواصفات العالمية، والعمل على مواصفات خاصة ببناء الوحدات السكنية توفر العزل الحراري وانخفاض السقف إلى المستوى المناسب في ترشيد استهلاك الكهرباء والمياه بالنحو الأمثل.
6. توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية، والطاقة الحديثة المتجددة، والتقليل من استخدام مشتقات النفط والغاز في توليد الكهرباء والماء.
7. بناء القدرات والخبرات اللازمة لتنفيذ برامج البحث والتطوير وإنتاج الغاز المحلي، وذلك لتأمين مصادر وقود ذاتية وعدم الاعتماد على مصادر خارجية.

الخاتمة

يتطلب البحث لإيجاد حلول لأزمة الكهرباء في العراق عملاً استثنائياً ودؤوباً؛ لذا لا بدّ من إيجاد أسس جديدة لغرض رقابة الأداء وتقويمه داخل الوحدات الحكومية ولاسيما القطاع الكهربائي. وعلى الرغم من التركيز على إنتاج النفط كمؤشر رئيس لأداء الطاقة في العراق في السنوات المقبلة، بيد أن التقدم في تطوير قطاع الغاز قد يتطلب أكثر مجهود من مؤسسات الدولة في المستقبل.

ويبرز قطاع الطاقة -أكثر من أي قطاع آخر- تحديات في تنسيق السياسات؛ مما يتطلب توافراً للطاقة مع نمو مصادر جديدة للطلب عليه (في مجال توليد الكهرباء والصناعة)، ويأخذ بالحسبان نمو الطاقة التكريرية الحديثة. وفي حال لم ينجح العراق في إدارة هذه التحديات، فستكون هناك مجموعة من الفرص الضائعة عبر هذا القطاع من الممكن أن تؤدي إلى زيادة الطلب المحلي على النفط -مع حدوث تبعات أيضاً لصادرات النفط وموقف العراق المالي-. أما إذا نجح العراق في تطوير قطاع الطاقة، فإن ذلك سيكون خطوة كبيرة في دفع البلاد عن الاعتماد المباشر على النفط، وسيكون بمنزلة المؤشر على توافر القدرة المؤسسية لمواجهة التحديات الأخرى التي تواجه قطاع الطاقة العراقي وقطاع الاقتصاد.

المصادر:

1- Iraq energy outlook- https://www.iea.org/publications/freepublications/publication/WEO_2012_Iraq_Energy_OutlookFINAL.pdf

2- خبرگزاری - ایرنا: صادرات برق به عراق، پاکستان و افغانستان از سرگرفته شد (ایران تستأنف تصدير الكهرباء للعراق، پاکستان و افغانستان) .

3- World Bank Document - The World Bank Documents

<http://documents.worldbank.org/curated/en/697151484692690028/pdf/108714-ARABIC-PUBLIC-Program-Documents-IRAQ-Expenditure-Rationalization-Energy-Efficiency-and-SOE-Governance-DPF-P161167-For-disclosure.pdf>

4- بعد توقف إمدادات إيران.. ما بدائل العراق للحصول على الكهرباء؟

<https://arabic.cnn.com/business/video/2018/08/26/v64735-bus-iran-iraq-electricity>